PRESS RELEASE

الدار تعزز مكانتها الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات برفع تصنيفها ضمن ثلاثة مؤشرات عالمية

- الدار تحقق درجة 16.1 في 2022 على مقياس تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من شركة "ساستينياليتيكس" مقارنة مع درجة 16.6 خلال عام 2021
- الدار ترتقي إلى تصنيف "BBB" ضمن مؤشر "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" خلال العام الحالي، مقارنة مع تصنيف "BB" خلال عام 2021
- الشركة سجّلت هذا العام 60 نقطة على مؤشر داو جونز للاستدامة مقارنة مع 58 نقطة خلال عام 2021

أبوظبي، 9 يناير 2023: أعلنت شركة الدار العقارية ("الدار") عن تحسن تصنيفاتها السنوي في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن 3 مؤشرات عالمية رئيسية مع استمرار تحقيق المكاسب نتيجةً لدمج الشركة لممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نموذج تشغيلها.

وجاء نجاح الدار في الارتقاء بتصنيفات مؤشرات "ساستينياليتيكس" و"مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" و"داو جونز للاستدامة" بفضل التحسن الذي طرأ على ممارسات الكشف عن البيانات والحوكمة وإدارة المخاطر، إلى جانب تحسن سلسلة التوريد وإدارة البيئة.

وتحسنت نتائج الدار على مقياس تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من شركة "ساستينياليتيكس، إذ حصلت على درجة 16.1 في العام 2022، مقارنة مع 16.6 في عام 2021، مما يشير إلى مستوى منخفض من المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتُقاس النتائج على مقياس من 0 إلى 100، حيث تعدّ التصنيفات بين 10 و20 "منخفضة المخاطر". كما احتلت الدار المرتبة 11 في التصنيف العالمي بين قائمة شملت 104 شركات عقارية متنوعة شملتها الدراسة.

إلى جانب ذلك، نجحت الدار في الارتقاء إلى تصنيف "BBB" خلال العام 2022، مقارنة مع تصنيف "BB" في عام 2021، ضمن مؤشر "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال"، والذي يرصد مستوى انكشاف الشركات على مخاطر البيئة والاستدامة والحوكمة وقياس مدى نجاحها في مواجهة هذه المخاطر مقارنةً بنظيراتها.

وكانت الدار قد سجّلت هذا العام 60 نقطة على مؤشر داو جونز للاستدامة، مقارنة مع 58 نقطة سجّلتها الشركة خلال عام 2021. وأصبحت الشركة الآن بين 7% من أفضل الشركات ضمن 237 شركة عقارية عالمية دُعيَت للمشاركة في استبيان مؤشر داو جونز للاستدامة.

Classification : External General Purpose

وتعليقاً على تحسن تصنيفات الشركة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، **قالت سلوى المفلحي، مدير إدارة الاستدامة والمسؤولية المجتمعية المؤسسية في الدار العقارية:** "يعكس التحسن الواسع في تصنيفات الشركة ضمن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخطوات الواسعة التي قطعناها في سبيل تحسين جودة بياناتنا في جميع المجالات، ونجاحنا في تعزيز عمليات المخاطر والحوكمة. كما يمثّل هذا التقدم الملحوظ دليلاً دامغاً على التزامنا بتقليل استخدام الطاقة، والارتقاء بجودة الحياة في مجتمعاتنا، وتعزيز نطاق التنوع والشمولية. وفي حين أننا نجحنا في دمج الاستدامة في نموذج تشغيل الشركة، ندرك أن علينا القيام بالمزيد؛ وسنواصل اتخاذ التدابير اللازمة للارتقاء أكثر بتقييم الشركة وإثراء القيمة التي نقدّمها للمساهمين".

وخلال عام 2022، اتخذت الدار خطوات للحد من بصمتها الكربونية، تضمنت عقدها اتفاقية مع شركة مياه وكهرباء الإمارات. وبموجب هذه الاتفاقية، ستزوّد شركة مياه وكهرباء الإمارات جميع أصول الدار التشغيلية بمصادر الطاقة النظيفة خلال السنوات الخمس القادمة. بالإضافة لذلك، استثمرت الدار بمبلغ 25 مليون درهم في سبتمبر الماضي في حزمة من مشاريع تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة ضمن 13 مجمعاً سكنياً تابعاً للمجموعة، مما يعزز كفاءتها في استهلاك الطاقة ويحولها إلى مبانٍ صديقة للبيئة. وسيسهم هذا المشروع في خفض انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون بواقع 19 ألف طن سنوياً، وتحقيق وفورات في استهلاك الطاقة وخدمات المرافق بقيمة 12 مليون درهم سنوياً عبر 13 مجمّعاً سكنياً، كما يأتي استكمالاً لمشروع تعزيز كفاءة إدارة استهلاك الطاقة الأوسع الذي أطلقته الدار في يناير من العام الجاري، والذي من المتوقع أن يسهم في خفض استهلاك الطاقة عبر 80 أصلاً من محفظتها بنسبة 20%.

وفي أغسطس من عام 2022، انضمت الدار العقارية إلى مجموعة الخبراء الاستشارية التابعة لمبادرة الأهداف القائمة على العلم (SBTi)، لتكون أول شركة في الشرق الأوسط تشارك في المجموعة، من أجل تقديم خدماتها الاستشارية لشركات العقارات والإنشاءات حول العالم حول تحديد أهداف الحياد المناخي المستندة إلى العلم. كما انضمت الدار في نوفمبر من العام الجاري أيضاً إلى مجلس صناعات الطاقة النظيفة، وهو مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة في التحوّل والانتقال السلس إلى اعتماد مصادر الطاقة النظيفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

-انتهى-

<u>حول شركة الدار</u>

تُعتبر شركة الدار رائدةً في مجال تطوير وإدارة العقارات في دولة الإمارات، حيث إنها تعتمد نموذج تشغيل متنوع ومستدام تدعمه شركتان أساسيتان، وهما "الدار للتطوير" و"الدار للاستثمار".

تواصل شركة "الدار للتطوير" دورها الريادي في تطوير مجتمعات متكاملة تُثري حياة السكّان عبر أكثر الوجهات المرغوبة في إمارة أبوظبي، بما في ذلك جزيرة ياس وجزيرة السعديات وشاطئ الراحة وجزيرة الريم. كما أنها تمتلك محفظة أراضي بمساحة 69 مليون متر مربع، وتشمل ثلاث وحدات أعمال، وهي: الدار للمشاريع، وستكون مسؤولة عن إدارة وحدة أعمال إدارة المشروعات القائمة على الرسوم، بما في ذلك محفظة تتضمن مشروعات إسكان المواطنين والبنية التحتية الرئيسية؛ و"الدار للريادة"، والتي تتولّى اقتناص فرص الأعمال الجديدة وتطوير مجالات الابتكار؛ و "الدار مصر"، وهي منصّة تركز على السوق العقارية المصرية الواعدة والمُدرة للأرباح، باعتبارها سوقاً رئيسية لتطوير مجتمعات متكاملة متعددة الاستخدامات.

Classification : External General Purpose

وتضم شركة "الدار للاستثمار" وحدة إدارة الأصول التابعة لمجموعة الدار والتي تشمل محفظة قيمتها 30 مليار درهم من الأصول العقارية المدرّة للإيرادات المتكررة في قطاع التجزئة والمجتمعات السكنية والتجارية والفندقية والأصول اللوجستية. وتمتلك "الدار للأصول اللوجستية" حصّة تبلغ 70% في مجمع "ملتقى أعمال أبوظبي" الذي يمتلك مجمعاً من المستودعات والمكاتب والمرافق الصناعية ضمن موقع استراتيجي في مدينة أبوظبي الصناعية ("آيكاد") ويبلغ صافي مساحاته المخصصة للإيجار نحو 166,000 متر مربع. كما تتولّى "الدار للاستثمار" إدارة المنصات الثلاثة الأساسية، وهي: "الدار للتعليم" و"الدار للعقارات" و"الدار للضيافة والترفيه".
وتشمل منصّة "الدار للتعليم" محفظة الأصول التعليمية التي تتضمن ما يقارب 33 ألف طالب في 28 مدرسة تشغلها وتديرها "الدار للتعليم"، بالإضافة إلى شبكة متنامية من 3 آلاف مُعلم ينتمون إلى أكثر من 100 جنسية، وهي تعتمد مجموعة واسعة من المناهج التعليمية والخدمات الإضافية مثل أكاديمية تدريب المعلمين.

بينما تتولّى "الدار للعقارات" دمج عمليات العقارات التجارية والسكنية ضمن محفظة شركة "بروفيس" المتخصصة في إدارة العقارات، كما تشمل كذلك إدارة المجتمعات من خلال منصّة إدارية عقارية متكاملة. وتتولّى شركة "الدار للضيافة والترفيه" مهمة الإشراف على محفظة الأصول الفندقية والترفيهية التابعة للدار، المتواجدة بشكل أساسي في جزيرة ياس وجزيرة السعديات، بالإضافة إلى رأس الخيمة. وتضم محفظة الدار الفندقية 13 فندق، بإجمالي 4,250 غرفة فندقية، إلى جانب إدارة العمليات عبر ملاعب الغولف والنوادي الشاطئية والمراسي.

أسهم شركة الدار مُدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (رمز التداول **ALDAR:UH**)، وتحقق أعمال الشركة أرباحاً وإيرادات متكررة مستقرة، وتمتلك قاعدة واسعة ومتنوعة من المساهمين. وتتبنَّى الدار أفضل معايير الحوكمة المؤسسية، وتلتزم بإدارة عمليات مستدامة على الأمد الطويل حرصاً منها على تحقيق قيمة مُضافة لمساهميها بشكل مستمر.

تتبنَّى شركة الدار رؤيةً طموحة حيث تسعى لأن تكون المطور والمدير العقاري الأكثر موثوقية في المنطقة، وهي تضطلع بدور محوري في تطوير وجهات عالية الجوّدة ومريحة تلبي احتياجات أفراد المجتمع وتتوافر فيها المقومات والإمكانات اللازمة للعمل والعيش والترفيه.

Classification : External General Purpose